الفصل الرابع

العوامل البشرية المؤثرة في العمران الريفي

مقدمة :

١- العامل الديموجرافي

٢- العوامل الاجتماعية

٣- العوامل الاقتصادي

٤- مستوى الدخل

٥- العامل الخدمي

٦- العوامل التاريخية

٧- العوامل الحضارية

٨- العوامل الثقافية

٩- العوامل الدينية

١٠- طرق النقل والمواصلات

١١- نظام الحيازة وملكية الأرض

١٢- أنماط استخدامات الأرض الريفية

١٣- الأيدي العاملة الزراعية

١٤- نمط الإنتاج الزراعي

١٥- شبكتا الري والصرف الزراعي

مقدمة

تتصدر العوامل البشرية المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية الريفية والتي تقرر موضع وحجم تلك المحلات العمرانية الريفية ، ويؤكد ذلك رأى **ديمانجون** Demangon فى أن العوامل البشرية ذات تأثير خاص فى توزيع مراكز العمران الريفى ، فمن المعروف إن دور الإنسان وقدراته وأسلوب انتفاعه بالأرض ، وما يقترن بذلك يسجل إضافة مهمة هي عوامل بشرية تفرض بعداً مؤثراً في توزيع السكان والعمران الريفي ، وتشمل العوامل البشرية : العامل الديموجرافي ، العوامل التاريخى ، والحيازة والملكية الزراعية ، واستخدام الأرض الزراعية ، وشبكات الري والصرف الزراعي ، طرق النقل والمواصلات والتي ساعدت الطرق على نمو المحلات العمرانية ، وزيادة حجمها والتأثير على شكلها ، ووجدت لتجذب المحلات العمرانية المتاخمة لها ، بالإضافة إلي العوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، ويحقق العامل البشري دوره بشكل واضح من خلال ضمان الحد الأقصى من التوافق بين مواضع القرى وأسلوب استثمار الأرض أو نوعية الإنتاج .

١. العامل الديموجرافي

يعد العامل الديموجرافي من أهم العوامل البشرية المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية ، حيث أن السكان هم الذين يقررون اختيار مواضع محلاتهم العمرانية ، كما يتميزون بسمات وخصائص معينة تختلف عن سمات وخصائص سكان المدن ، ومع ذلك فإنه لايوجد خط حاد وواضح تماماً يفصل خصائص سكان الريف عن خصائص سكان المدن بحيث يصبح التمييز بين سكان الريف وسكان الحضر شبيهًا بالتمييز بين نمط العمران المبعثر ونمط العمران المتجمع عند وصف أنماط المحلات العمرانية ، وعلي ذلك يمكن أن نستنتج بعض الحقائق التالية :

- أن العامل الديموجرافي يعد من العوامل المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية كبيرة الحجم والتي يرتبط وجودها بزيادة عدد السكان في المناطق التي توجد فيها ، مثلما هو الحال في الصين والهند ومصر التي لا تعرف الأحجام الصغيرة من المستوطنات الريفية إلا نادراً وفي المناطق الهامشية أو المستصلحة ، وفي مثل هذه البلاد يصل حجم المستوطنات الريفية إلى حجم بعض المدن في أوربا أو يزيد ، مما يؤدي إلى ضخامة حجم المستوطنات الريفية وتقاربها ، وعلى عكس ذلك تكون المستوطنات الريفية صغيرة الحجم بحيث تصل إلى الحد الأدنى في البلاد قليلة السكان بالنسبة لمساحتها كما هو الحال في كندا واستراليا والهوامش الصحراوية والعروض الشمالية المتطرفة .
- يساعد العامل الديموجرافي في ازدياد أحجام المستوطنات الريفية في الأقاليم كثيفة السكان ، بينما تكون صغيرة الحجم في الأقاليم المخلخلة الكثافة مثل المناطق التي تسود فيها البداوة والترحال، ويزداد حجم القرى إذا ارتبطت الكثافة المرتفعة بعدد السكان الكبير نتيجة زيادة حركة الهجرات السكانية ، سواء كانت هجرات وافده أو خارجة ذلك أنه عندما كانت تعود إلى المنطقة تزداد أعداد المحلات العمرانية وتزداد أحجامها ، والعكس قد يندثر بعضها نتيجة الهجرة السكانية أو ترجع لأسباب الحروب والصراعات مع القبائل المختلفة والسكان الأصليين .
- كما أن لأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشي تأثير كبير في مراكز العمران لدور هذه العناصر في تحديد أعداد المحلات العمرانية وأحجامها ومدى تقاربها أو تباعدها ، وتخطيط المساكن والخدمات والمرافق العامة ، إلى جانب تأثير هذه العناصر في التوسع الأفقي والرأسي للمحلات العمرانية المختلفة ، وبالتالي في دورها الحضاري وثقلها في هذا المجال .

- كما تتدرج كثافة سكان المراكز السكنية في الارتفاع من حرفة الجمع والالتقاط والصيد إلى حرف الرعي والزراعة فالصناعة ، وفي المجتمعات البدائية أو التي تعتمد على الاقتصاد الطبيعي فأن تأثير الإنسان في البيئة يكون ضعيفاً وتقل أعداد وأحجام المحلات العمرانية ، لا سيما بالنسبة لجامعي الغذاء والصيادين في أفريقيا والهنود الحمر في أمريكا والاستراليين الأصليين في غرب استراليا.
- وفي المقابل فقد كان لدخول القبائل العربية مصر في القرن الحادي عشر الميلادي ، تأثير واضح على نمط العمران ، وقد ساعد استقرارهم على ظهور القرى المتعددة ، والنجوع المنتشرة في الوادي والدلتا ، والتي ترجع بأصولها إلى انتشار القبائل العربية ، ولعل هذا يوضح السبب في أن المحلات العمرانية قد بينت على السهل الفيضي ، وتشغل مساحات صغيرة من السهل نفسه وخاصة في المنطقة التي أتت إليها القبائل العربية في ضوء الخوف من ظاهرة الفيضان.

٢. العوامل الاجتماعية

للعوامل الاجتماعية تأثير مباشر علي توزيع العمران الريفي ، حيث لم يكن الاستقرار البشري وليد علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية فحسب ، بل إن العادات والتقاليد الاجتماعية ، والعقائد لها دوراً بارزاً فيه أيضاً ، فالإقليم الطبيعي كما يرى تايلور "Taylor " في البلدان المتحضرة التي تملك درجة عالية من الحرية الاجتماعية ، أدي إلى تطوير شكل خاص متميز بالسكان الريفيين ، بينما يصبح عامل التنظيم الاجتماعي في الأقطار الأكثر تخلفا أقوى من العامل الفيزوغرافي، وكلما تقدم الإنسان في المرتبة الحضارية ، ضعف العوامل الاجتماعي واستعيض عنه بتكييف أكثر مطابقة للأحوال والظروف البيئية والاستقرار الريفي لا يعكس أثر الإنسان في بيئته فحسب ، لذلك فإن تطور العادات الاجتماعية وتعميقها عبر حقب زمنية متتابعة قد أدت إلى إن يتوزع

السكان في تجمعات قبلية استقرت في مراكز عمرانية قريبة أو متجاورة .

يتألف النطاق الاجتماعي من المناطق التي تشغلها تجمعات الوحدات السكنية في الريف ، والتي يمارس فيها سكان الريف حياتهم الاجتماعية ، كما يضم المنطقة الانتقالية التي تختلط فيها الاستخدامات الإنتاجية ، وتشمل المناطق التي تشغلها حظائر الماشية ، ومزارع الدواجن والأسماك ، ومناطق المنافع الزراعية كمخازن المنتجات الزراعية المكشوفة والمخازن غير المكشوفة ، مثل مخازن العلف الجاف ، ومخازن المنتجات الزراعية ، والأدوات الزراعية ، ومعامل منتجات الألبان .

ويرى بعض العلماء إن النمط المتجمع من الاستقرار الريفي بدائي فرضته الحاجة إلى الأمن والحماية، وفرض الاستفادة من المشاركة الجماعية في العمل واستخدام الآلة ، لا سيما إن القرية بمثابة وحدة اجتماعية قبل إن تكون وحدة سكنية وحيثما ضعفت هذه الوحدة أو تغيرت الظروف الاقتصادية بحيث أضعفت روح الجماعة تحول أهل القرى المندمجة إلى سكن مبعثر، ويميل آخرون إلى الاعتقاد في إن الانتشار السكني هو شكل من أشكال التكتل في قرى مندمجة ، وقد تتجمع أسر عديدة قد لا يرتبط بعضها برابطة النسب ولكنها تنضوي تحت تجمع قبيلة معينة فالوحدة ضمن هذه القبيلة ليست وحدة دموية بل هي وحدة سياسية ، على الرغم من إن النموذج الشائع للقبيلة يقوم على أساس النسب المشترك ، إلا إن هناك نموذجا أخر يستند إلى الاشتراك في الموضع .

ففي دراسة لنمط العمران الريفي في إيطاليا ظهر إن نظام الحقل المفتوح قد يسر جمع سكان الأرياف في قرى متراصة ، حيث أصبحوا تحت سيطرة المالك بشكل أكبر، وتوجب عليهم في ذات الوقت توفير

حماية لهم ولقد كان الدفاع في كثير من الأحيان ، سببا في قيام محلات ريفية متميزة في مناطق لا تتوفر بها خصائص أو مبررات قيامها حيث كانت تقام عند مقدمات الجبال ، ففي حالة انعدام الأمن تنسحب المحلات الريفية من المواضع التي يمكن إن تشغلها في الظروف العادية بدلا من الاستقرار ، حينما تتوفر الموارد الطبيعية ، فإن السكان يبحثون عن الأماكن الوعرة ، والمرتفعات الصخرية ومناطق الجزر أو النائية فأنهم سرعان ما يهجروها حينما تعود الظروف الطبيعية إلى أماكن أخرى .

ويذكر إن مثل هذه القرى قد تتعرض لزيادة عدد سكانها في فترات عدم الاستقرار وذلك عل حساب قرى أخرى يتم إخلاؤها والنزوح عنها ، ومن هنا فقد أقيمت القرى في فوق الجبال والمرتفعات و في الأودية والسهول ، وقد يزيد عدد القرى في الجبال والمناطق النائية في بعض الأحيان على عددها في الأراضي المنبسطة ، غير إن حجم سكانها على العموم يقل عن مثيلاتها في مناطق السهول نظراً لطبيعة العمل الزراعي الذي يزداد صعوبة كلما أزادت تضاريس الأرض أو ازدادت وعورتها ويمكن ملاحظة مثل هذه القرى في جهات كثيرة من العالم ، ففي المرتفعات المطلة على حوض البحر المتوسط تظهر قرى وتجمعات سكنية كبيرة تقف على منحدر بعيد عن الأرض المزروعة وقد تزداد تكتلا داخل الجبال ، ومن الطبيعي إن يؤدي استتباب الأمن وخروج الاقتصاد الزراعي على النمط المعاشي وتراكم الثورة لدى الفلاح إلى بناء مساكن جديدة أقرب إلى مزارعهم وبساتينهم ، ومن ثم يشيع نمط عمراني منتشر أو مشتت بدلاً من النمط المركزي الصارم ، ويحدثنا التاريخ إن المهاجرين الأوائل إلى العالم الجديد سكنوا القرى المندمجة لأنهم وجدوا فيه الحماية والسلامة ، وفرصة الاستفادة مما يستوردونه من الوطن الأم.

وبصفة عامة فإن القرى يزداد سكانها ويكثر عددها في فترات الاستقرار والرخاء ، فيما تتناقص خلال ظروف عدم الاستقرار والاضطراب السياسي ، وتقتصر السكنى في الجهات التي يتوفر فيها أنسب الظروف وتصبح المواقع التي تمتاز بكونها أكثر أمنا واقل تعرضاً للمخاطر لوعورتها أو صعوبة الوصول إليها .

٣. العوامل الاقتصادي

يعد الهدف الأساسي من دراسة هذا العامل هو الحصول علي أكبر إنتاج ممكن من الأرض الزراعية باعتبارها القاعدة الاقتصادية للسكان كان لها الأولوية في رسم اتجاهات الاستقرار البشري ونوعيتها وكميتها أو ما عكسته أساليب الزراعة ونوع الإنتاج وحيازة الأرض وتجديد خصوبتها وزراعة محاصيل مختلفة ، وتنظيم حيازة الأرض ، وإيجارها وملكيتها ، ومراقبه الإنتاج الزراعي وتنظيمه ، وتؤثر الحيازة الزراعية في شكل العمران ، ويظهر ذلك التأثير بشكل واضح في الملكيات الكبيرة والصغيرة ، كما أن متوسط الحيازة يعتبر مؤشراً جيداً إلي حد كبير لمعرفة تجمع أو تشتت المحلات العمرانية الريفية .

ومن جهة أخرى فأن العوامل الاقتصادية تنعكس غالباً في نظام توزيع المحلات العمرانية الريفية ، كما إن توفر الأرض الصالحة للزراعة ، يعتبر عاملاً له أهمية في اختيار مجموعة من السكان لموقع معين خاصة في الريف حيث تمثل الزراعة محور حياتها الاقتصادية تتخذه مركزاً لاستقرارها فيما تترك مساحات أخرى باعتبارها اقل صلاحية للاستثمار الزراعي ، ويعتمد السكان في الجهات ذات المساحات الزراعية الصغيرة إلى اتخاذ الأراضي غير الجيدة المجاورة مواضع يقيمون عليها مساكنهم توفيرا للأرض الزراعية .

كما أن للعوامل الاقتصادية تأثير لا يمكن إغفاله في نمو المحلات العمرانية حيث أن الحرف الاقتصادية للسكان وطبيعتها تكسب

المحلات العمرانية طابعاً بنائياً خاصاً يتفق ووظيفة القري ، والقرية على اختلاف وظائفها ترتبط بمواقع جغرافية خاصة بها تحددها طبيعة الوظيفة ومتطلباتها ، فنوع الحرفة وأسلوب الإنتاج ووسائل الاستثمار والعلاقات الإنتاجية ونوعية الملكية وشبكات الري والصرف لها تأثيرها في قدرة الأرض على إعالة السكان ، الأمر الذي يحدد عدد وحجم المحلات الريفية ودرجة نموها وتطويرها .

وعلى الرغم من إن حرفة الرعي أكثر سكاناً ، إلا أنها تقل تماماً إذا ما قيست بحرفة الزراعة ، حيث يرتبط السكان بالأرض وتأخذ الكثافة بالارتفاع كلما توسعت فيها أساليب التقنية الزراعية ، فعلى قدر ما يصل إليه المجتمع الزراعي من تقدم تقني وما يصرفه من جهد في تكثيف الزراعة ، تكون كثافة السكان أكثر ارتفاعاً .

ومما سبق يتبين أن المحلات العمرانية الريفية تظهر في الملكيات الكبيرة بشكل واضح في صورة متجمعة علي شكل عزب، أما في الملكيات الصغيرة يتجمع العمران في بقعة واحدة وذلك للاستفادة من المساحة الزراعية ، كما أن حجم ونوع الحيازة يؤثر في الأحوال المعيشية للفلاحين ، وبالتالي ينعكس ذلك علي شكل ونوع المسكن الريفي ، كما أن جملة مساحة الحيازة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجدارة الإنتاجية للتربة ، فيظهر التفتت وصغر مساحة الحيازات ، حيث تسود التربة الخصبة مما يؤدي إلي زيادة عدد السكان الريفيين .

٤. مستوى الدخل

يعد مستوي الدخل من العوامل المؤثرة في مستوى معيشة و حجم المستوطنة الريفية، لأن معظم الأحجام الكبيرة من القرى ما ترتبط بالمستويات المعيشية المنخفضة ، على حين ترتبط الأحجام الصغيرة والمبعثرة بالمستويات المعيشية المنخفضة ، ولكن في بعض المجتمعات التي تتميز بمستوى معيشة مرتفع والتي تشكل فيها الزراعة نسبة عالية من

الدخل تكون المستوطنات الريفية كبيرة الحجم وترتفع كثافة السكان في الريف ويصبح الاستغلال الكثيف للأرض هو النمط السائد ، ومثل ذلك هولندا والدانمرك ، وبعض الدول التي تعتمد في اقتصادها الزراعي على زراعة أنماط خاصة من المحاصيل مثل الخضر والفاكهة والزهور، وفيها ترتفع كثافة السكان إلى ٥٠ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد بالمقارنة بثلاثة أشخاص فقط في الكيلو متر المربع في مناطق الزراعة الواسعة بالولايات المتحدة الأمريكية، وينعكس مستوى المعيشة على نمط الزراعة وعلى حجم المستوطنات الريفية في الأقطار المختلفة

٥. العامل الخدمي

يشارك الجغرافي بعض المتخصصين في بعض العلوم الأخري في تصنيف ووضع أسس تخطيط الخدمات للتعرف من خلالها علي خصائصها المختلفة ، ويكون الاهتمام أساساً من خلال التعرف علي الخدمات من حيث النوع ، والحجم والكثافة ، والتوطن والتركز والترابط الخدمي ، ومنطقة نفوذ الخدمة ذاتها .

ويوضح العامل الخدمى العلاقة بين الحجم السكاني وعدد الخدمات ووظائفها بشكل واضح بين المحلات العمرانية الريفية ، والتي تقدم خداماتها للقري المجاورة والمحرومة من هذه الخدمات ، وتمتد نفوذ هذه الخدمات لمسافات ولاتجاهات مختلفة للقري المجاورة ، تختلف الخدمات فيما بينها طبقا لنوع الخدمة ذاتها وعدد السكان ومساحة المنطقة التي تقدمها هذه الخدمة ، وتوزيع أنواع الخدمات بالقري ، والتقييم الجغرافي للخدمات من حيث مدى كفايتها لسكان أى قري أو القري المجاورة المحرومة ، وتحديد القري الرئيسة من حيث كونها كمراكز خدمة أو ذات ثقل وظيفي وخدمى بالنسبة لعدد التوابع ، وتحديد مشكلات تخطيط الخدمات.

ويختلف تصنيف الخدمات حسب رؤية كل دارس ، ويمكن أن تصنف الخدمات علي أسس جغرافية مختلفة حسب النوع والحجم والكثافة ودرجات التركز والتوطن ، ثم الترابط الخدمى ، وتصنف الخدمات حسب أنواعها إلي الخدمات الأمنية والإدارية والصحية والتعليمية والاجتماعية وخدمات الاتصال وخدمات البنية الاساسية ، والخدمات الدينية والاجتماعية .

٦. العوامل التاريخية

تعد العوامل التاريخية مهمة في الدراسات الجغرافية ، حيث تساعد على تفسير بعض الظواهر الجغرافية الحالية التي لها بُعد تاريخي وتوضح مدى الترابط بين الظروف الطبيعية لمراكز العمران ومواقعها ومدى تأثير التغيرات التاريخية في العلاقات المكانية والأنماط العمرانية ، حيث تعتبر الدراسة التاريخية عاملاً رئيسياً لفهم جغرافية العمران المعاصر ، وتوزيعه الجغرافي وتطوره منذ العصور القديمة حتى وقتنا الحاضر ، ولبيان أهميته عبر التاريخ فمن خلال فهم الماضي يمكن التفسير والتحليل والتعليل والربط بين المحلات العمرانية والظواهر التي كان لها دور في التأثير على تطورها .

وتهدف العوامل التاريخية إلي دراسة النشأة التاريخية والتطور الإداري والعمراني للمحلات العمرانية الريفية منذ العصر الفرعوني إلى الوقت الحاضر ، واستنتاجاً مما يوجد بالعمران الريفي من بقايا الأكوام والمباني القديمة والمعابد الحجرية الموجودة والتي تحكي نمط العمران وتخطيطه خلال العصور التاريخية ، مما يجعل لزاماً أن نتبعه بدراسة أسماء المحلات العمرانية ودلالاتها الواضحة التي تعبر عن طبيعة المكان الذي نشأ فيه المركز العمراني والميزة التي اختير من أجلها .

كما أن للعوامل التاريخية أهمية كبري في تفسير كثافة وتوزيع السكان والمحلات العمرانية ، فقدم الاستقرار أو حداثته حقائق لا

يمكن إغفالها عند تفسير اختلاف أو تباين الكثافات السكنية بين جهة وأخرى في العالم ، وكذلك في تفسير الأنماط التوزيعية ذاتها وكثيرا ما يكون التوزيع المكاني لمراكز العمران الريفي في إقليم ما ، أو في منطقة معينة صورة قريبة وإلى حد كبير لنمط توزيعها في الماضي تبعاً لمدى بقاء ذات العوامل تتفاعل في رسم صور التوزيع أو الانتشار السكاني ، ويري " **هنتنجتون** " أن معظم مراكز العمران الحالية تعود في نشأتها إلى أصول تاريخية عريقة ، ويرى إن التجمعات العمرانية هذه ما هي إلا جزء ضئيل من حصيلة تاريخية ضخمة ، كما إن للتقنيات المستخدمة في الزراعة وتطويرها عبر التاريخ تأثيرها الفعلي على العمران الريفي .

وقد ظهرت المحلات العمرانية فى منطقة استقرار بشرى قديم ، وتؤكد ذلك الكثير من الأبحاث التى توصلت إلى وجود عدة مراكز للاستقرار البشرى فى أكثر من موقع يعود تاريخها إلى فجر التاريخ ، وتأتى أهمية دراسة البعد التاريخى لنشأة المحلات العمرانية من منطلق تأثير الأحداث التاريخية على نشأتها ونموها ، فضلاً عن أن قيام مراكز الاستقرار وظهورها وازدهارها أمر مرهون بمدى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية .

ويذهب البعض بأن عمر المستوطنة الريفية يعتبر من العوامل التي تحدد حجمها ، والقاعدة هي أن القرى الأقدم سكناً تكون هي الأكبر حجماً ، على عكس القرى الحديثة النشأة التي تتألف عادة من مسكن واحد أو عدد محدود من المساكن البعثرة ، ويفسر ذلك بأن قدم الاستقرار البشري وممارسة الإنسان أنواعاً مختلفة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى تجمعه وظهور القرى كبيرة الحجم ، مثلما هو الحال في أراضي السهول الفيضية في وادي النيل وفي أراضي الرافدين في العراق وفي الهند وباكستان حيث ظهرت أقدم الحضارات

البشرية التي ترتبط بأحجام كبيرة من المستوطنات الريفية ، ومن هنا يرى بعض الكتاب مثل " **ماكس سور**Max Sorre " أن التاريخ يمدنا بتعريف وافٍ لأى مدينة أو محلة عمرانية ، فالآثار التاريخية الموجودة فى أية مستوطنة عمرانية كافية لشرح وجودها أكثر من عدد سكانها ، حيث تتصف المستوطنة الريفية طبقاً لهذا المعيار بأنها أقدم نشأة وتاريخاً من المدينة بصفة عامة ، وذلك أن الريف هو الذى أدى إلى ظهور المدن والنشأة للقيام بوظائف إقليمية لخدمته لم تكن القرى تستطيع القيام بها بنفسها .

وذهب **لوزاك Lozach** إلي القول بأنه من الناحية التاريخية فقد كان لضعف الحكومات المركزية خلال العصور القديمة في العديد من الدول الزراعية أكبر الأثر في تفضيل السكان التجمع في محلات عمرانية مندمجة التكوين ليتمكنوا من الدفاع عن ديارهم وذويهم في حالة تعرضها لأية أخطار غير متوقعة ، وهو ما يبدو بوضوح عند محاولة تفسير التوزيع المكاني لمراكز العمران الريفي عند الهوامش الشرقية والغربية لدلتا النيل ، بالإضافة إلى تشييد أهالي **واحة سيوة** لمساكنهم القديمة في سيوه القديمة المعروفة باسم " **شالي** " مندمجة الشكل فوق ربوة عالية .

ويرى **هوفمان** أن الكثير من سمات وأشكال وأنماط العمران الحالية في إقليم شمال أوروبا لها جذورها منذ فترة ما قبل التاريخ ، وقد عرف كل من العمران المجمع والعمران المشتت في ذلك الوقت ، وكانت المحلات تنشأ خاصة بالقرى القديمة في المناطق السهلية ، أما مناطق الأحراج فكانت مشتتة العمران أكثر ، كما نشأت القرى على طول المجارى المائية.

٧. العوامل الحضارية

تؤثر العوامل الحضارية في اختيار موضع القرية والتركيب الداخلي لمساكنها ، و تتظافر العوامل الحضارية لتحدد مواضع العمران الحالية لبعض الجماعات والقبائل المستضعفة في العالم ، ففي أفريقيا نجد الأماكن التي تشغلها القبائل القزمية في الكونغو الديموقراطية مثلا تعكس معتقدات الأقزام من ناحية ، والضغط الواقع عليهم من قبائل أقوى حصرتهم في مناطقهم الحالية غير المضيافة من ناحية أخرى ، وفى أفغانستان فإن محلات قبائل الهازاراه المسلمة الشيعية ، تحددت من جراء الضغط عليهم من القبائل الأقوى كالباشتون والطاجيك والأوزبك وهم من المسلمين السنيين ، لذا فقد استقروا في مناطق جبلية صعبة وطاردة بحثا عن الحماية في مواقع غير مرغوبة من القبائل الأخرى .

أما في العالم الجديد حيث يتميز الاستقرار البشري بحداثته فتوجد الأحجام الصغيرة من المستوطنات الريفية ، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كندا وأستراليا ونيوزيلندا ، إلى جانب بعض أجزاء من العالم القديم لم تعمر إلا حديثاً مثل أراضي سيبيريا والأراضي حديثة الاستصلاح من الصحراء وهوامش المستنقعات في منشوريا بالصين أو السفوح الجبلية الحديثة التعمير ، وفي داخل المجتمعات الريفية حديثة التعمير والسكن نجد أن المستوطنات التي تم إنشاؤها أولاً تكون أكبر حجماً من المستوطنات التي أنشئت بعدها ، ولنفس السبب شيد العديد من الزراع في المغرب العربي مساكنهم في قرى مندمجة الشكل عند السفوح الجبلية المرتفعة درءاً لخطر القبائل الرعوية ، ولنفس السبب أيضاً اعتصمت بعض عناصر السكان في أقاليم مرتفعة المنسوب طلبًا للأمان كما هي الحال بالنسبة لعناصر النوباريون في جبل النوبا بكردفان في السودان ، والبربر في مرتفعات أطلس بالمغرب العربي .

تختلف مراكز العمران الريفي في خصائصها من حيث المكان والزمان وفقاً لعدة عوامل طبيعية وبشرية واقتصادية ، فهناك مراكز عمرانية ريفية مؤقتة ، ودائمة ، وتتمثل الدائمة منها في مراكز العمران التي يسود قاطنيها المزارعون ، بالإضافة إلي الرعاة ، مع اختفاء الصناعة والتجارة والخدمات من قائمة الحرف الرئيسية للسكان ، ويرجع استقرار الإنسان في رقعة محددة من الأرض إلي عوامل تاريخية وعقائدية متشابكة ، ففي البداية كان الإنسان متنقلاً في شكل جماعات ، كان بعضها يلتقي في مواضع معينة لتبادل المنافع والمصالح ، وكانوا يدفنون موتاهم في نفس هذه المواضع ، وكانوا يشيدون رموزا لعباداتهم ، مما شكل عامل ربط روحي وعقائدي للإنسان بمواضع محددة من الأرض ، وكان ذلك هو البداية الأولي لمراكز الاستقرار البشري الثابتة في مواقعها وخاصة بعد معرفة الزراعة ، وهذه المراكز العمرانية الثابتة كانت تختلف من حيث التوزيع والتركز والانتشار والخصائص تبعاً لملامح البيئة الطبيعية ، وحجم الجماعات والعشائر المختلفة وطبيعتها ، أما مراكز العمران الريفية المؤقتة ، فقد ارتبطت بحرف الرعي والزراعة البدائية المتنقلة والصيد ، وهؤلاء يتصفون بالتنقل الفصلي والمستمر ، مثال ذلك جماعات الاسكيمو في شمال أمريكا الشمالية ، ومن صور مساكن العمران الريفي المؤقتة ، مساكن الرعاة في البيئات الصحراوية ، ومساكن القبائل التي تحترف الزراعة البدائية المتنقلة مثل مساكن قبائل البورو في حوض الأمازون ، وقبائل الفانج في حوض الكنغو .

٨. العوامل الثقافية

ترتبط العوامل الثقافية ارتباطاً مباشراً بثقافة المجتمع الريفي ، وتتأثر اتجاهات المزارعين ورغباتهم بالثقافة السائدة في مجتمعهم فثقافة أي مجتمع هي الطريقة المقبولة للسلوك داخل هذا المجتمع بعينه ، وهي

تعكس طريقة حياة الناس ، وعاداتهم وتقاليدهم ، وثقافة المجتمع الريفي يتعلمها كل فرد فيه ، فالأطفال لا يولدون مزودين فيها ، بل يكتسبونها عن طريق مشاهدتهم لسلوك الأطفال الأكبر سناً واليافعين ، وأثناء مرحلة نموهم ، يعلمهم الكبار من أفراد أسرهم وأقاربهم كل ما يتعلق بعاداتهم وتقاليدهم الجماعية في المجتمع ، وقد يتفتحون بعد ذلك بدرجة أكبر على المجتمع من خلال الأعياد والاحتفالات التي يتعلمون فيها العادات والأعراف التقليدية ، والدور الذي ينتظر كل منهم أن ينهض به.

والثقافة في الريف ليست مجموعة طارئة من العادات والتقاليد ، لكنها أسلوب حياة يسعى أبناء المجتمع الريفي إلى تطويره تدريجياً كي يتمكنوا من العيش معاً ولكل جانب من جوانب ثقافة المجتمع هدف محدد ووظيفة معينة ، ومن ثم يرتبط ذلك الجانب بجميع الاتجاهات الأخرى لتلك الثقافة.

٩. العوامل الدينية

تلعب العوامل الدينية دوراً في نمو القرى ، فالكثير من القرى نمت حول أضرحة لأولياء الله الصالحين ، وكان للعقائد الدينية تأثيراً مباشراً في تشييد مركزاً للعمران الريفي في مواقع محددة ، بل يظهر تأثير المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد الاجتماعية في ذلك أيضاً فالإنسان إذا تعود على حالة ما ، يحاول إن يؤكده ويرضه بوضع قيم وقوانين تصبح وبمرور الزمن شيئاً مقدساً لا يمكن تغيره بسهوله ، خاصة إذا قوت مركز المعتقدات الدينية ، والأمثلة على ذلك كثيرة في العديد من الدول بقارات العالم القديم ، ومن أمثلتها في مصر ظهور العديد من القري حول ضريح أحد رجال الدين وقد تحمل أسمه وهي منتشرة ومتعددة .

ويراعى عند تخطيط المسكن من الداخل أموراً دينية واجتماعية عديدة مثل إلا يكون الحمام أو المرحاض في اتجاه القبلة أي اتجاه الصلاة ، وحتى في مناطق الحضارات القديمة ، كما عند " **الإنكا** " نجد أنه كانت لديهم قوانين تحدد الأراضي المخصصة للزراعة وأيها يخصص للسكن ، وفى الماضي أدت الحروب والنزاعات القبلية إلى اختيار مواضع محمية في مناطق طبيعية في مورفولوجيتها كما أدى إلى صغر حجمها وعدم قابليتها للنمو بسبب الصعوبات الطبيعية ، والتي لم تتح الفرصة للسكان للتوسع والبحث عن موضع آخر ، ونستطيع حصر وتصنيف العوامل التي تدعو إلى التجمع والتشتت إلى مجموعتين هما :

أ- التجمع يوفر ميزات دفاعية فقد كان يتم عمل أسوار حول القرية بهدف الحماية والدفاع.

ب- التجمع ضرورة لتعامل مع الظروف البيئية القاسية وذلك للتحكم في مياه الري والاستفادة من خصوبة التربة.

ت- الرغبة في الحصول على فوائد وتيسيرات خدمية اجتماعية كالتعليم والصحة والترفيه والكهرباء والمياه وهذه الخدمات تأتي نتيجة تجمع وكثرة السكان .

ث- دور العوامل الطبيعية كالتجمع حول مصادر المياه في المنطقة الجافة.

ج- النمو الحضري ووجود الطرق ووسائل النقل يساعد على الاتصال العمراني.

١٠. طرق النقل والمواصلات

وهي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في توزيع مراكز السكن في الأراضي الجديدة ، وتختلف وسائل النقل المستخدمة من إقليم لآخر تبعاً لملامح البيئة الطبيعية والإمكانات الاقتصادية ، وعند تلاقي خطوط السكك الحديدية تنتج " المراكز العقدية " وهو تعبير شامل يحتوي

على قرى التجمعات كبيرة الحجم السكاني ، ويمكن توضيح العلاقة بين طرق النقل والمواصلات والعمران الريفي علي النحو التالي :

- أن طرق النقل والمواصلات تعد من الأسس المهمة لتطوير الريف وتنمية موارده ، إذ يسهم في خفض أسعار السلع والمنتجات الزراعية عن طريق خفض تكاليف الإنتاج ، بالإضافة إلى الربط بين مرافق الخدمات الأساسية والمستفيدين بها ، فضلاً عن دوره في تحديد مواقع المراكز العمرانية فالعلاقة بين النقل والمراكز العمرانية وثيقة جداً ، ومما لا شك فيه أن تقدم وسائل النقل وتطورها واتساع مجالها يؤثر تأثيرًا بالغًا على المحلات العمرانية الريفية .
- للطرق ووسائل النقل أهمية فاعلة في التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهور أو تطوير مراكز العمران البشري ، والمعلوم إن وسائل النقل الحديثة من المقومات الأساسية لكل عمران ، فهي تؤثر في أحجام المحلات العمرانية ، وفي إمكانية تطويرها ، لذلك ارتبط انتشار السكان والمحلات العمرانية كثيراً ومنذ القدم بطرق النقل ، لا سيما بالنسبة للجهات التي استعمرت حديثاً .
- وللطرق البرية بنوعيها (سكك الحديدية والسيارات) والطرق الملاحية ، أثر مباشر في تطوير المراكز السكنية والعمرانية فعلى طول هذه الطرق يأخذ النشاط البشري دوره وخصائصه المميزة ، و يبرز العمران ممتداً حيث الطرق المائية وسكك الحديد ، وطرق السيارات في شكل أشرطة من المراكز العمرانية ، ولعل علاقة هذه الطرق ، تكون واضحة في الأراضي الشاسعة القليلة السكان ، حيث تجذب نحوها المحلات العمرانية ، وقد يتدنى في داخل الدولة الواحدة ، أو الإقليم الواحد شأن محلة عمرانية قديمة لم يمر خط لسكك الحديد أو السيارات ، فيما تنمو وتكبر قرية صغيرة ، شاء لها إن تكون على طرق للمواصلات .

- ومن ثم فقد كان للطرق لها أهمية متميزة في جذب واستقطاب السكان والعمران ، من سكك الحديد أو طرق السيارات إلى جانب الأنهار في نقل المنتجات الزراعية اليومية إلى مراكز استهلاكها وكثيرا ما يلاحظ الارتباط الشديد بين امتداد طرق النقل وتوزيع المحلات العمرانية ، ومن الطبيعي أن يكون استقرار السكان على امتداد الأنهار وتفرعاتها قد جذب إليه خطوط سكك الحديد أو طرق السيارات .
- ويختلف تأثير شبكة الطرق في توزيع مراكز العمران الريفي ، وتحديد أحجامها والتأثير في وظائفها ، من حيث الطبيعة والتنوع تبعاً لمجموعة من العوامل التي يأتي في مقدمتها ملامح البيئة الطبيعية ، والإمكانات الاقتصادية ، ومستوي وسائل النقل المستخدمة ، وتتركز المحلات العمرانية الريفية أحياناً علي الطرق والدروب التي تصل إلي أطراف الأراضي الزراعية داخل زمام القرية ، أو التي تربط بين زمام القرى المختلفة ، إذ عندما دعت الحاجة إلي الحركة في إطار دائرة أوسع لخدمة الأرض الزراعية بدئ في شق الطرق بمختلف أنواعها كأحد متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية في الأقاليم الريفية
- وفي حالات أخري كانت الطرق أسبق من ظهور القرى الزراعية وبدء عمليات استغلال الأرض ، ويتمثل ذلك في مناطق الاستصلاح الزراعي ، حيث يتم تخطيط الطرق والعمران وفق خطة مسبقة تتفق مع ملامح المنطقة وإمكاناتها ، ويتضمن تخطيط الطرق في إطار محدد من حيث الامتداد والاتساع والخصائص العامة تمهيدا لتوصيل مستلزمات استصلاح الأرض واستزراعها ، وبحيث تتفق مع مراكز العمران المخطط تشييدها لاستقبال المزارعين الوافدين إلي المنطقة بهدف تشييد مجتمعات زراعية جديدة تتلاقي سلبيات العمران الريفي بمناطق الزراعة التقليدية كما هو الحال في مصر بمناطق أبيس ،

ومديرية التحرير ، وأراضي الخريجين بالنوبارية ، والصالحية الجديدة ، وغيرها ، وهذه تكررت في دول أخري مثل هولندا ، وليبيا ، والسعودية .

- ويرى **هدسون** (Hudson) أن العمران يمتد فى أكثر من اتجاه ملتزم جوانب الطريق وقد تتخذ تلك المحلات العمرانية شكل حرف T) (أو حرف (V) أو قد يكون متعامدة (+) والمحلات العمرانية هى التى تخلق الطرق التى تخدمها ، فمن المرجح أن يدل ارتفاع كثافة الطرق فى منطقة ما على قوة العلاقة بين عمرانها ، مثلما تدل كثرة الطرق المنتهية إلى مستوطنة ما مجاورة على أتساع نفوذ المستوطنة الأولى ، والطرق لها دوراً كبيراً فى نشأة القري ، لأنها كانت تتمتع بشيء من الاكتفاء الذاتى حيث كانت احتياجات القرية بسيطة والطرق تعبر عن حالة النقل والمواصلات فى الريف والتى تلعب دوراً رئيساً فى التنمية العمرانية ، حيث يتم من خلالها التسويق الذى يمثل العمود الفقرى فى كل المشروعات الاقتصادية والعمرانية ، علاوة على تسهيل عملية انتقال الأفراد ، وبالتالى ازدياد معدلات النمو العمراني .
- وصفوة القول فإن للطرق تأثير فعال فى توضيح وقياس مدى تمركز شبكة المواصلات حول المحلات العمرانية وتوضيح هل تنتشر شبكة الطرق للمحلات العمرانية من نقطة مركزية واحدة أم أنها تنتشر من أكثر من بؤرة مركزية .

أ- بالنسبة للسكك الحديدية

أدت إلي سهولة حركة النقل والاتصال وتقوية العلاقات بين المحلات الريفية فيما بينها وبين المدينة ، كما أدت إلي تقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين المركز والمراكز الإدارية الأخرى بمحافظتي القليوبية والشرقية وكذلك بالقاهرة ، كما أدت نشأة محطات السكك الحديدية إلي استحداث وظيفة جديدة للمحلة الريفية

وهي وظيفة النقل والاتصال لخدمة عدة محلات ريفية أخري بعيدة عنها ، كما ساعدت محطات السكك الحديدية علي جذب الامتدادات العمرانية الحديثة للمحلات الريفية ، وتتمثل في كثير من هذه الامتدادات الورش الفنية لإصلاح السيارات وغيرها ، والمحال التجارية ، وبجوار المحطة يعقد سوق القرية ، كما جذبت المدارس المنشاة حديثا والصيدليات وعيادات الأطباء ، والذي يوضح الامتداد العمراني مع السكة الحديدية .

ب- أما الطرق البرية المرصوفة

فكان تأثيرها أنها ساعدت علي جذب الامتدادات العمرانية الحديثة للمحلات الريفية ، حيث يمتد العمران مع امتداد الطرق البرية المرصوفة التي تصل بين المحلات الريفية وما بينها والمدينة ، وبين مراكز إدارية أخري ، وتتخذ الامتدادات العمرانية الحديثة الامتداد الطولي مع الطرق ، وجذبت الطرق المرصوفة وظائف وخدمات جديدة في المحلة الريفية مثل الوحدة الصحية ، والوحدة المحلية (مجلس القرية) ، وبنك القرية، ومحطات الوقود ، والمحال التجارية ، والمدارس الحديثة النشأة حيث يشترط لإقامتها وجود طريق رئيسي أو فرعي ، وغيرها من الخدمات المرتبطة بالطريق ، كما عملت الطرق الرئيسة علي رفع أسعار الأراضي الزراعية الواقعة علي امتداد الطرق وتغير استخداماتها من الزراعة لإقامة المباني العمرانية والمنشات العامة وغيرها .

وخلاصة القول فتعد طرق النقل والمواصلات من الأسس الهامة لتطوير الريف وتنمية موارده وازدهار محلاته العمرانية ، حيث تسهم في خفض أسعار السلع والمنتجات الزراعية عن طريق خفض تكاليف الإنتاج ، والربط بين مرافق الخدمات الأساسية ، وتأثيره في توزيع السلع والخدمات ويحدد مدي اتساع الأسواق ، والنقل من العوامل التي تحدد توطن المشاريع الإنتاجية .

ت- تأثير النقل بالأقاليم الريفية في عدة جوانب منها :

تحديد أنماط استخدام الأرض ، وتحديد التركيب المحصولي ، حيث للنقل دوره في تحديد مدي سهولة الربط بين الحقول الزراعية المنتجة وأسواق التصريف وتكلفة هذه العملية ، كما له دوره في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وبالتالي تحديد أنماط الاستخدام الزراعي للأرض، كما يتغير التركيب المحصولي للأراضي الزراعية بالبعد عن مراكز الحضر أو بضعف شبكة النقل حيث تسود محاصيل أخري متنوعة تحديد مستوي أسعار الأراضي وقيمتها الإيجازية ، فتوافر شبكات النقل تسهل عملية الربط بين مناطق الإنتاج ومراكز التسويق ، وتقلل من تكلفة الإنتاج فتعمل علي رفع أسعار الأراضي الزراعية وزيادة قيمتها الإيجازية عن مثيلتها البعيدة عن طرق النقل ، وتحديد أشكال المحلات العمرانية الريفية وأحجامها ووظائفها وتوزيعها الجغرافي ، وهذا يتضح في مناطق الاستصلاح الزراعي التي تمثل مجتمعات ريفية حديثة مخططة ، حيث يعد النقل عامل فعال في تحديد مواقع هذه المحلات الريفية ، كما تسهم طرق النقل في سهولة الاتصال بين المحلات العمرانية الريفية مما ينعكس أثاره علي حجم هذه المحلات ومدي تناثرها ، ومستوي تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية ، كما تتخذ معظم المحلات العمرانية الريفية الواقعة علي الطرق الشكل المستطيل أو الممتد مع امتداد الطريق.

١١. نظام الحيازة وملكية الأرض

تلعب نظام الحيازة وملكية الأرض ونمط العلاقات الإنتاجية دوراً أساسياً في خلق ظواهر متميزة من الاستقرار ، فقد استهدفت قوانين التسوية في الوطن العربي تثبيت الملكيات الزراعية ، وحقوق التصرف بالأرض ، كان من شأنها توطين البدو والرعاة ، والحد من تحركاتهم الأمر الذي صار إلى ظهور العديد من المحلات الريفية الجديدة ، وزيادة

السكان في عدد أخر منها من جهة أخرى، فأن مثل تلك التشريعات الزراعية ، أدت في معظم أقطار العالم إلى استئثار زعماء القبائل على الكثير من المساحات الزراعية وتسجيلها بأسمائهم ، الأمر الذي ساهم في ظهور تجمعات وقرى كبيرة ، وحين تميزت الأقاليم ذات الملكيات الزراعية الكبيرة ، بقلة في عدد محلاتها الريفية وتباعدها ، اتسمت الأقاليم ذات الملكيات الصغيرة بتجمع نسبي في عدد القرى وارتفاع في كثافة سكانها وتقارب بينها ، وسيادة الملكيات الصغيرة يعني اتساع حجم المحلات الريفية وتجميعها فتبدو على شكل قرى متقاربة حيث تضطر لان تتجه في إنتاجية إلى تطبيق أساليب الزراعة الكثيفة ، وإنتاج محاصيل تعتمد على الأيدي العاملة .

وقد برزت ظاهرة العمران الريفي المبعثر في أعقاب تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في أقطار كثيرة من العالم ، ففي أوربا الشرقية كان لمثل هذه القوانين دور رئيس في ظهور نمط من المحلات الريفية المنتشرة أو المبعثرة ، وكذلك المزارع الفردية ، كما كان لانتهاء دور الإقطاع سبب في قيام الملكيات الصغيرة ، ومن ثم ظهور القرى الصغيرة ، و إن قيام الحقول المجمعة ، يمثل خطوة أساسية في التنمية والتطوير الزراعي وقد أخذت به معظم أقطار أوربا ففي فرنسا مثلاً كان الهدف من عملية التجمع وإزالة الحدود بين الحقول الزراعية، هو تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي ، فيما اتسمت ايطاليا بتبعثر في حقولها وفي وحداتها السكنية ، وقد تم الأخذ بمبدأ تجمع المزارعين من وحدات رباعية مشتركة ، وسط الحقول الزراعية ، وقد فعلت هولندة مثل ذلك ، وهذه كانت السمة السائدة وكانت تتركز الملكيات الكبيرة في أيدي فئة قليلة من الملاك ، مما أدي إلي تركز العمران الريفي في محلات عمرانية مندمجة محدودة العدد ، ومتباعدة ، وهذه المحلات الريفية أقامها أصحاب الأرض ، ولذلك كانت هذه المحلات الريفية تعرف باسم من قام

بتشييدها وتعرف باسم منشأة أو منشية ، ومع تغير هيكل الحيازة الزراعية بعد ذلك وتزايد أعداد ملاك الأرض وانكماش متوسط الحيازة الزراعية تزايد أعداد المحلات العمرانية الريفية وانتشرت بشكل عشوائي ، وكانت معظمها عبارة عن ما يعرف بعزب الملاك ، ومع صدور قوانين الإصلاح الزراعي في مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م اختفت الحيازات الكبيرة ، وصاحب ذلك توقف ظهور المحلات العمرانية الريفية الصغيرة (العزب)، وبالتالي تناقص عددها ، وتحول بعضها إلي محلات عمرانية ريفية كبيرة تعرف بالقرى نتيجة ضم مجموعة من العزب .

وخلاصة القول فثمة علاقة بين الملكية والحيازة الزراعية ، وحجم المحلة العمرانية الريفية ، فقد ظهرت الملكيات الكبيرة والأخري القزمية ، فالأولي تتميز بانتشار العزب وسط المزارع ، بينما الثانية فيتجمع أصحابها في قري كبيرة متجمعة إذ يسيطر عليهم عامل اقتصاد المكان غالباً ، إن للقوانين والتشريعات الزراعية حيث أنه كلما كانت الحيازة الزراعية كبيرة ، كانت المحلات الريفية صغيرة الحجم العمراني ، وكلما كانت الحيازة الزراعية متوسطة أو صغيرة كلما كانت المحلات الريفية كبيرة الحجم العمراني .

١٢. أنماط استخدامات الأرض الريفية

تتباين أنماط استخدامات الأرض الريفية من إقليم إلى آخر مما يؤثر في حجم السكان وتوزيعهم ، وبالتالي ينعكس أثر ذلك على مراكز العمران الريفي من حيث التوزيع والحجم والتباعد ، تتوقف أنماط استخدامات الأرض الزراعية علي مجموعة عوامل منها خصوبة التربة، ومستوي توافر الري والصرف والطرق ، ومتوسط حجم الحيازة الزراعية ، والموقع الجغرافي بالنسبة لأسواق تصريف المنتجات الزراعية ، وتنعكس أنماط استخدام الأرض علي مدي اتساع دائرة توزيع مراكز

العمـران الريفـي وإحجامهـا ، ففـي الأقـاليم الـتي تسـودها المحاصـيل الشجرية وحدائق الفاكهة، ومن المعروف إن الأراضي المروية بالمضخات والآلات الرافعة تكون أكثر تركيزاً في سكانها من تلك التي تروى بالفيضان .

وتؤكد العديد من الدراسات أن لدراسة استخدامات الأرض الريفية أهمية خاصة تتمثل في بعدها التاريخي ، إذ أنها تعتمد في دراسات مقارنة أو تتبعيه أو تطورية لاحقاً ، كأن تتبع التغيرات الحاصلة على مساحات الأراضي المزروعة بالمحاصيل المختلفة ، فقد تدرس التبدلات الحاصلة في مساحة زراعة الخضروات حول المدن وعلاقتها بالمساحات المخصصة لزراعة المحاصيل الحقلية، أو إهمال بعض الأراضي الزراعية بسبب موقعها الجغرافي أو لأسباب بشرية أو لسوء حالة الصرف فيها وارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في التربة مما يؤدي إلى التحول من زراعة بعض المحاصيل ذات الحساسية العالية من الأملاح كالقطن مثلاً إلى زراعة محصول الأرز ، وقد يحدث العكس حيث يعمل على زيادة قدرة الأرض الإنتاجية باستصلاحها نتيجة الضغط السكاني المتزايد و تخصيصها لإنتاج محاصيل تحتاج الى تربة خصبة بدلاً من زراعتها بمحاصيل ثانوية أو اقل أهمية تسهم مثل هذه الدراسات في تتبع المستجدات التي تطرأ على شبكة الري والصرف وشبكة النقل وتحديد اتجاهاتها ودرجاتها وأثر كل ذلك على الأنماط المكانية المختلفة.

وتؤثر العوامل السابقة مجتمعة أو منفردة في نمط التوزيع من حيث الطبيعة المعمور واللامعمور ومستوى كثافة مراكز العمران ، ومدى تباعدها ، كما أنها تساهم في إبراز نمط التوزيع العمراني المتعلق بالتشتت أو التجمع ، ويبدو إن استعمال طرق الري في الزراعة وبفضل راعية استخدامها كثافة العمران الريفي عالية جداً ، من جهة أخرى فأن التوسع في مشاريع الري ، ساعد على ظهور القرى الصغيرة والمنتشرة

، نتيجة لما يترتب عليه من إمكانية توزيع المياه على مساحات واسعة ، لا سيما الري الحوضي الذي عزز من انتشار السكان أو تبعثره ، فيما ساعد أسلوب الري بالمضخات في ري الأراضي التي تعلو عن مستوى المياه في الأنهار على ظهور القرى المجمعة .

١٣. الأيدي العاملة الزراعية

تقل الحاجة إلي الأيدي العاملة الزراعية مما ينعكس علي مراكز العمران الريفي حيث توجد المحلات الريفية صغيرة الحجم العمراني ومتباعدة التوزيع ، أما في حالة كثافة الاستغلال الزراعي للأرض والتوسع في زراعة المحاصيل الحقلية التي تحتاج إلي أيدي عاملة كثيرة يؤدي إلي كبر الحجم العمراني وزيادة التركز في توزيعها الجغرافي ، كما أن استخدام الآلات الزراعية، زاد من أهمية المحلات الريفية التي تضم الأكبر حجماً وأكثرها عدداً ، إذ يلاحظ تركز السكان في الزراعة الجماعية ، حيث يرغب المزارعون عادة في المشاركة باستخدام الآلات والمعدات الزراعية ، ولطرق الري علاقة أيضاً بنمط توزيع المحلات الريفية ، ففي الجهات المطرية وحيث تعتمد نسبة كبيرة من الأرض الزراعية على الأمطار والتي تتصف الزراعة بكونها زراعة واسعة في الغالب ، ساهمت تلك الجهات بظهور نمط منتشر من المحلات الريفية ، بينما أصبحت الزراعة المروية التي تعتمد علي الري من الأنهار مرتبطة بالنمط المتجمع للمحلات العمرانية الريفية .

١٤. نمط الإنتاج الزراعي

لنوعية الإنتاج الزراعي علاقة مباشرة بكثافة ونمط توزيع المحلات الريفية ، حيث أن الأرض عامل مهم يحدد مكان المستقرة و عدد سكانها إذ لايمكن للفلاحين العيش في أرض غير منتجة بل انهم يختارون بشكل طبيعي الأرض التي تتوفر فيها درجة معينة من الخصوبة حتى يمكن لها أن تعيلهم كما أن قابلية الأرض على الاعالة إى عدد

الناس الذين تعيلهم في ظل ظروف تقنية معينه هي التي تحدد أيضا حجم المستقرة الريفية .

وعلى الرغم من صعوبة تحديد مثل هذه العلاقة ، إلا أنها تبدو بوضوح في عدد من أقطار العالم ، فحقول القمح في الولايات المتحدة، والمطاط في الملايو، ومن الملاحظ إن زراعة الأرز تتسم بأسلوب الزراعة الكثيفة ، على النقيض من القمح وحيث تشكل الأيدي العاملة الجزء الرئيسي من تكلفة الإنتاج لذلك فإن مساكن مزارعي الأرز تبدو على شكل قرى ملتحمة في الغالب، تقع على ضفاف الجداول الرئيسة متخذة معها امتداداً طولياً ، بما توفره من مياه الري ووسيلة نقل مناسبة ، ومن ثم فإن نمط زراعته يشكل أحد العوامل الرئيسة والمؤثرة في كثافة توزيع السكان والمحلات الريفية ، كما تتسم في الغالب بالعمران المجمع والممثل بكثرة عدد القرى وتقارب المسافات بينها وارتفاع حجم سكانها ، ويمكن الكشف أيضاً عن العلاقة بين الكثير من مناطق زراعة المحاصيل النقدية، والتوزيع المجمع لمراكز الاستقرار الريفي وحيثما كانت إمكانية الزراعة عالية كنتيجة لتوفر الأرض الصالحة للزراعة والماء اللازم للري كانت القرى أكثر عدداً وأكبر حجماً .

١٥. شبكتا الري والصرف الزراعي

وتعد شبكتا الري والصرف من العوامل التي تحدد التوزيع المكاني لمراكز العمران الريفي وكذلك شكل كتلتها السكنية ، حيث يلاحظ تركز أعداد كبيرة من مراكز العمران الريفي منذ القدم علي طول امتداد المجاري المائية ، وكثيرا ما تتخذ المحلات الريفية الشكل المستطيل ، وهذه المحلات تقع مباشرة من ترع الري أو قريبة منها ، وهذه المحلات كبيرة الحجم العمراني .

و تتعدد زاويا دراسة شبكتي الري والصرف وعلاقتهما بالعمران الريفي ، ومن ثم تم دراستهما كأحد محاور توزيع العمران فكلاهما

يصنعان بتلاقي قنواتهما مواضع مفضلة للعديد من مراكز العمران الريفي ، وأحياناً يأتي كأحد العوامل المؤثرة في النمو العمراني وكذلك شكل الكتلة السكنية .

أ- شبكة الترع والمصارف

تباين جاذبية المصارف للمحلات العمرانية سواء كانت قرى أو عزباً ، حيث زادت درجة جاذبية المصارف للعزب (التوابع) أكثر منها للقرى ، كما اختلفت درجة جاذبية العمران ، وهي من عوامل الجذب العمراني في أرض الوادي والدلتا ،حيث استقرار معظم المحلات العمرانية الريفية ارتبط ارتباطا وثيقا بالمجاري المائية كمصدر للشرب والزراعة التي هي أساس الاستقرار البشري ونشأة المحلات العمرانية

إذا كانت الترع هي السبب فالمصارف هي النتيجة ، وإن كانت الأولى هي البداية فالأخيرة هي النهاية فالترع ذات المياه العذبة والمصارف مالحة وعكرة ، أما عن طبوغرافية الأولى فهي على المناسيب المرتفعة والأخيرة في المناسيب المنخفضة وإن كان كل منها يوازي الآخر ولا يتلاقيا إلا إذا وجد ما يعرف (بالهدار) وعندها يظهر عمران نهايات الترع

وقد جذبت الترع وقنوات الري مناطق عمرانية جديدة في الاتجاه المقابل للكتلة العمرانية القديمة لتصبح القرية ذات كتلتين عمران ، وبالتالي جذبت الترع وظائف جديدة للسكن الريفي تتمثل في تركز المحال التجارية والورش الفنية وأماكن الترفيه ومصانع البلاط وغيرها في المساكن المشرفة مباشرة علي الترعة .

كما أن قلة الترع وقنوات الري في شمال المنطقة أدي إلي انتشار المحلات الريفية الصغيرة (العزب) ، والقرى الصغيرة الحجم العمراني كان مرور الترع وقنوات الري بالقرب من القرى من أهم عوامل جذب الامتدادات العمرانية الحديثة لها ،حيث الامتدادات العمرانية الحديثة للقرى القريبة من الترع وقنوات الري تمثل أكبر اتجاهات النمو والامتداد

العمراني للقرية لدرجة الالتصاق بالمجري المائي الذي لا يفصل بينها سوي جسر الترعة ، وهذا الجسر يستخدم كطريق رئيسي أو فرعي .

ب- الري الحوضي والفيضان

تأتي أهمية دراسة أثر الفيضان في توزيع المحلات العمرانية ، ولمعرفة أثر الفيضان في توزيع المحلات العمرانية يلزم وصف الطريقة التي كان يتم بها غمر الأرض والمياه ، أن الري الحوضي كان يعتمد على مجموعة من الترع المحفورة الرئيسة لتأخذ من نهر النيل ، والتي يتفرع منها ترع فرعية من الجانبين ، وتميل تلك الترع بدرجات متفاوتة في سيرها نحو الصحراء الغربية ، ومنتشرة داخل الأحواض الكبرى ، والتي كانت تنقسم بدورها إلى أحواض فرعية ثانوية بواسطة مجموعة من السدود العرضية التي كانت تتقاطع مع مجاري تلك الترع ، وعندما يحل الفيضان تنقطع الجسور والسدود ، بحيث تبدأ المياه في إغراق الأراضي حولها.

ومن ثم هذا يعنى أن مياه الفيضان كانت تغرق المحلات في المواقع المنخفضة ، وكان الأمر يتطلب قيام المحلات العمرانية خلال الفيضان ، في مناطق مرتفعة تعلو منسوب الفيضان ، ولذلك اتخذت تلك المواقع أو المناطق المرتفعة أو الأحواض مثل جسر النيل ، أو الأحواض المرتفعة والسدود ، أو حافة ومقدمات الصحراء الغربية .